توقع تعزيز الاسلاميين لحضورهم في البرلمان مع مشاركة النساء للمرة الاولى في الانتخابات

موضوع الفساد يهيمن على الحملات الانتخابية في الكويت والاسرة الحاكمة لا تزال تمسك بزمام الامور كليا رغم الانتقادات

الكويت ـ من عمر حسن:

لا شك ان الكويت هي الدولة التي تحظى بأكبر هامش من الديمقراطية بين دول الخليج وهذا ما اظهرته حدة الحملات الانتخابية استعدادا لانتخابات الخميس، الا ان الاسرة الحاكمة تبقى ممسكة بزمام الامور كليا.

وللمرة الاولى في تاريخ هذا البلد النفطي، وجه بعض المرشحين المعارضين خلال حملاتهم الانتخابية انتقادات لاذعة لما اعتبروه «زحف الفساد»، ولم توفر سهامهم في بعض الاحيان اعضاء من آل صباح الذين يحكمون الكويت منذ 250 سنة.

واقدم رئيسان سابقان لمجلس الامة على توجيه انتقادات واضحة للعائلة الحاكمة.

وقال رئيس البرلمان المنحل جاسم الخرافي امام حشد انتخابي كبير موجها كلامه الى الاسرة الحاكمة «لا تلعبوا بالنار والبلد لا تتحمل. الذي يلعب بالنار قد يحرق الاخضر واليابس».

وحذر الخرافي العائلة الحاكمة من التدخل في الانتخابات مع انه يعد من المقربين منها ومن الحكومة.

من جهته، وجه النائب المعارض احمد السعدون الذي ترأس مجلس الامة لثلاث دورات في الماضي، انتقادات لاذعة للعائلة الحاكمة.

وقال السعدون خلال حملته الانتخابية، «هناك عناصر من الاسرة (الحاكمة) لا تؤمن بالدستور والديمقراطية وقاموا بمحاربة الدستور منذ بدايته» في 1962.

واضاف «ان الازمات السياسية المتلاحقة في الكويت هي مؤشر على عدم ايمان السلطة بالدستور والمشاركة الشعبية».

كما اتهم عدة مرشحين معارضين مسؤولين كبارا بالعمل على عكس ما يمليه الدستور والاسس الديمقراطية.

الا ان احدا من هؤلاء لم يشكك للحظة في بقاء آل الصباح على سدة الحكم.

وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي احمد الصراف لوكالة فرانس برس، «لن نبلغ ابدا هذه المرحلة، وبالواقع، لا احد يحاول ان نصل الى ذلك».

واضاف «نحن راضون عن العائلة الحاكمة (..) وهذه الانتقادات تأتي في اطار الحملات الانتخابية».

من جهته، قال السعدون خلال لقاء مع الطلاب «نحن نحترم العائلة الحاكمة ولطالما اعربنا لها عن ولائنا (..). لكننا لا نريد بكل بساطة ان يعتقد احد بأن سلطة العائلة مفروضة علينا».

وبلغت الاتهامات التي اطلقت خلال الحملات الانتخابية درجة عالية جدا من الحدة اذ اتهم بعض المسؤولين من آل الصباح، ومنهم وزير الطاقة واحدى شقيقات الامير، بالسعي الى التأثير على نتائج الانتخابات.

وهذا النوع من الانتقادات يبقى غير وارد على الاطلاق في باقي الدول الخليجية.

وقال المرشح الاسلامي الشيعي المعارض احمد لاري في احد التجمعات الانتخابية «ان الفساد مستشر في كل الوزارات (..) وقوى الفساد منظمة جدا ونافذة».

وبعض المرشحين اكدوا ان الكويت الغنية جدا بالنفط تكبدت خسائر «بمليارات الدولارات» بسبب الفساد وذلك عبر توزيع اراض تابعة للدولة بطريقة غير شرعية وعبر تلزيم بعض النافذين عقود حكومية.

وتملك الدولة 95 % من اراض الكويت وبالتالي لا يمكن لاي مشروع عقاري او صناعي ان يتحقق دون استخدام اراض عامة.

واشار هؤلاء بشكل خاص الى مشروع لتطوير الحقول النفطية في شمال البلاد بـ8,5 مليار دولار.

وقبل سنة، انشأ عدد من النواب السابقين فرعا محليا للمنظمة البرلمانية العالمية لمكافحة الفساد، فيما اطلقت مجموعة من الشباب في مطلع حزيران (يونيو) مجموعة باسم «شباب ضد الفساد».

وتقوم هذه المجموعة بجمع تواقيع مرشحين يتعهدون بدعم مشروع قانون يجبر النواب والمسؤولين الكبار على التصريح عن ثرواتهم. وقام حوالي اربعين مرشحا من اصل 253 بتوقيع هذه العريضة حتى الآن.

الا ان المرشحين المعارضين اتهموا ايضا السلطة باستخدام المال العام لدعم منافسيهم الموالين. وبحسب النائب المعارض في البرلمان المنحل مسلم البراك، تم منح 19 مرشحا مواليا حوالي 12 مليون دينار (41 مليون دولار) من الاموال العامة لشراء اصوات، وقد بلغ ثمن الصوت الواحد في بعض الدوائر الانتخابية 12 الف دولار.

وبحسب المعارضة، ان هدف هذه التجاوزات هو الحؤول دون سيطرتها على مجلس الامة الذي يتمتع بصلاحيات واسعة نسبيا اذ يمكنه ان يوقف المشاريع الحكومية.

والكويت هي الدولة الخليجية الاولى التي حظيت بدستور وبرلمان منذ العام 1962، والعائلة الحاكمة فيها لطالما كانت اكثر تسامحا ازاء الانتقادات من نظيراتها في باقي دول الخليج.

وسمح القادة الكويتيون بنشوء ونمو نوع من الحرية بما في ذلك حرية نسبية في الصحافة، والكويت تفخر بأنها ليس لديها اي معتقل سياسي.

الا ان العائلة الحاكمة اقدمت على حل مجلس الامة اربع مرات خلال ثلاثين عاما، وبينها مرتان دون تنظيم انتخابات تلقائيا بعد حل البرلمان وذلك بعد وقف العمل بعدد من المواد الدستورية.

وتسعى عدة مجموعات سياسية الى تطبيق اصلاحات جذرية في النظام بما في ذلك خفض عدد الدوائر الانتخابية وتشريع انشاء الاحزاب السياسية اضافة الى تعزيز مشاركة غير المنتمين للعائلة الحاكمة في ادارة شؤون البلاد.

فالى جانب الامير وولي العهد، ينتمي الى آل الصباح كل من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية والطاقة علما ان الكويت تملك حوالي 10 % من الاحتياطي النفطي العالمي.

وقال النائب الليبرالي المنتهية ولايته علي الراشد في هذا السياق، «لماذا لا يمكن لمواطن كويتي عادي ان يكون وزيرا للداخلية؟ الا يثقون بالشعب؟».

كما يتوقع ان يزيد الاسلاميون حضورهم في البرلمان في الانتخابات التشريعية الخميس بالرغم من معارضتهم لمنح النساء اللواتي يصوتن للمرة الاولى حقوقهن السياسية.

والنواب الاسلاميون الـ18 في البرلمان المنحل، سنة وشيعة، يخوضون جميعهم معركة اعادة انتخابهم بينما تقدم اسلاميون آخرون بترشيحهم ويتمتع بعضهم بحظوظ جيدة للفوز.

ومن بين 253 مرشحا يخوضون انتخابات الخميس المقبل، هناك حوالي خمسين اسلاميا تقدموا عن عشائرهم او مجموعاتهم السياسية، وبعضم ترشحوا كمستقلين.

وقال رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية ناصر العبدلي في حديث لوكالة فرانس برس «اعتقد ان الاسلاميين سيسجلون نتائج مهمة ويتوقع ان يحصلوا على اكثر من عشرين مقعدا. انهم اكثر تنظيما ومرشحوهم معروفون وكاريسماتيون». واضاف «الى ذلك، لديهم تمويل جيد وهم منتشرون بشكل واسع». ويرى العبدلي ان معارضة الاسلاميين السنة لمنح المراة حقوقها السياسية العام الماضي لن يؤثر على معركتهم الانتخابية وهم «يتمتعون بتأييد واسع بين النساء».

ونظرا لنتائج الانتخابات الطالبية في جامعة الكويت حيث فاز الاسلاميون بجميع مقاعد الهيئات الطالبية في السنوات الـ27 الاخيرة، يمكن التوقع بأن هؤلاء قد يستفيدون بشكل واسع من الصوت النسائي فسبعون بالمئة من طلاب الجامعة نساء ويصوتون بغالبيتهن تقليديا للاسلاميين.

ورسميا، يبقى انشاء الاحزاب السياسية في الكويت محظورا الا ان عددا من الجمعيات الاسلامية او الليبرالية تنشط بحرية وهي عمليا بمثابة احزاب. لكن ما زال على المرشحين ان يتقدموا الى الانتخابات كمستقلين.

وهنالك مرشحون اسلاميون في 21 دائرة انتخابية من اصل 25 لكل منها مقعدان نيابيان، وفي بعض هذه الدوائر، يتوقع ان يفوز الاسلاميون بالمقعدين معا.

وفي الكويت ثلاث مجموعات اسلامية سنية اساسية هي الحركة الدستورية الاسلامية والتجمع السلفي الاسلامي والحركة السلفية، وهناك ايضا مجموعتان اسلاميتان شيعيتان هما التحالف الاسلامي الوطني والميثاق الوطني الاسلامي، وهذه المجموعة الاخيرة موالية للحكومة.

وتشكل المجموعات الاربع الاولى مع مناصريها القسم الاكبر من المعارضة الكويتية اذ ان حوالي نصف النواب المعارضين الـ29 في البرلمان المنحل ينتمون الى هذه المجموعات.

والحركة الدستورية الاسلامية التي كانت تحظى بنائبين في البرلمان المنحل، تشارك بخمسة مرشحين في انتخابات الخميس بينما يشارك التجمع السلفي الاسلامي الذي كان يحظى بعدد مماثل من النواب في البرلمان المنحل، بستة مرشحين. وقررت كل من هاتين المجموعتين دعم تراشيح مرشحي الاخرى.

الى ذلك، تدعم هاتين الحركتين، ومعهما الحركة السلفية، 25 مرشحا آخر.

اما من جهة الشيعة، يشارك التحالف الاسلامي الوطني الذي ليس له اي نائب في البرلمان المنحل، بمرشحين ويدعم عدة مرشحين آخرين، بينما يشارك الميثاق الوطني الاسلامي بثلاثة مرشحين علما انه كانت يحظى بنائبين في البرلمان المنحل. ومن بين اعضاء الكتلة النيابية الاسلامية السنية، صوت نائب واحد مع منح المرأة حقوقها السياسية في ايار (مايو) 2005 خلال التصويت التاريخي الذي آل الى منح النساء حق الترشح والاقتراع.

اما النواب الشيعة الخمسة، وبينهم اربعة اسلاميين، فصوتوا جميعهم لصالح منح المرأة هذه الحقوق.

وعدد الناخبات الكويتيات 195 الفا بينما عدد الناخبين يبلغ حوالي 145 الفا، ويعود هذا الفارق بشكل اساسي الى عدم تمتع العسكريين، وجميعهم من الرجال، بحق الاقتراع.

والناخبات يشكلن اكثرية الناخبين في 21 دائرة من اصل 25، وفي بعض هذه الدوائر الفارق كبير لصالحهن، الا ان لا شيء يدل على انهن سيقترعن بغالبيتهن لصالح نساء اخريات.

وهناك 28 مرشحة يخضن المعركة في 15 دائرة، وثماني من هذه المرشحات يتقدمن عن دوائر في المناطق القبلية المحافظة جدا حيث ما تزال المرأة ترتدي العباءة السوداء التي تغطيها من قمة الرأس الى اخمص القدمين اضافة الى النقاب.

ومهمة النساء تبدو اكثر صعوبة في بعض الدوائر كالعديلية في جنوب العاصمة الكويت، حيث تترشح ست نساء في نفس الوقت مع 12 رجلا، على مقعدين فقط.

من جهتها، ترى الناشطة النسائية كوثر الجوعان ان مشاركة المراة في كل الاحوال، اقتراعا وترشحا، تشكل مرحلة اساسية في تطور الحياة السياسية.

وقالت الجوعان في حديث لفرانس برس ان قرار هؤلاء المرشحات خوض الانتخابات بالرغم من المهلة القصيرة جدا التي حظين بها، هو «مؤشر على اننا نريد ان نضع حقوقنا المدنية موضع التطبيق، خاصة وان البعض قال ان النساء لن يقترعن».

واضافت «لقد اثبتت الكويتيات انهن ناضجات سياسيا لكنهن بحاجة الى التحضير للانتخابات».

الا ان بعض المرشحات يتمتعن بمؤهلات عالية جدا، فبين النساء اللواتي يخضن هذه الانتخابات العديد من الحائزات على شهادات دكتوراه، اضافة الى محاميات ونساء اعمال.

المرشحة طيبة الابراهيم تعرض ملصقها الانتخابي قبل يوم من الاقتراع

رايس تزور أفغانستان اليوم لدعم كرزاي.. وتريد تنسيقا باكستانيا أفغانيا ضد طالبان

مقتل 38 شخصا بينهم جنديان بريطانيان في افغانستان

■ قندهار ـ اسلام اباد ـ بريستويك (اسكتلندا) ـ اف ب ـ رويترز: قتل جنديان بريطانيان في اشتباك مع متمردي طالبان في جنوب افغانستان امس الثلاثاء بينما قتل مدنيان في تفجير انتحاري استهدف دورية لجنود المان في شمال البلاد.

واعلنت القوات الافغانية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة مقتل 30 متمردا واربعة من الجنود الافغان في سلسلة من الاشتباكات الاثنين كانت الاعنف في حركة التمرد الدموي الذي تقوده طالبان.

وبمقتل الجنديين البريطانيين في مقاطعة هلمند يرتفع الى عشرة عدد الجنود البريطانيين الذين قتلوا في المعارك في انحاء افغانستان خلال اسبوع.

وصرحت الكابتن درو غيبسون المتحدثة باسم الجيش البريطاني «نؤكد ان القوات البريطانية تعرضت لحادث في وادي سانغين ونأسف لان نعلن ان اثنين من جنودنا قتلا اثناء القتال».

كما اصيب جندي اخر في الاشتباك.

وشهدت سانغين اشتباكات عنيفة بين الجنود والمسلحين في الاسابيع الماضية جاءت في اطار عملية كبيرة ضد مسلحي طالبان بدأت قبل اكثر من شهر.

ويعتقد ان العديد من المسلحين قتلوا، حسب غيبسون.

من ناحية اخرى ذكرت الشرطة ان انفجارا انتحاريا وقع قرب دورية المانية تابعة للقوات العاملة تحت قيادة حلف شمال الاطلسي في مقاطعة قندوز الشمالية. وقاد الانتحاري عربة مليئة بالمتفجرات قرب الدورية وفجرها.

وصرح رئيس الشرطة المحلية سيد احمد سماح لوكالة فرانس برس ان «مدنيين قتلا كما اصيب ثمانية اخرون. ولم تقع اية اصابات بين قوات حلف الاطلسي».

واعلن مقر قوة المساعدة الدولية في افغانستان اليوم الاربعاء لدعم الرئيس الافغاني حميد كرزاي الذي يجاهد للحد من العنف في بلاده. وقالت رايس للصحافيين وهي في طريقها الى باكستان حيث وصلت امس الثلاثاء «هذا زعيم غير عادي، سندعمه وسندعمه دعما كاملا».

وأضافت «عندما يواجه مشكلات سنجلس معه وسنجد طرقا لحل تلك المشكلات».

وقالت رايس ان الولايات المتحدة تريد تنسيق تعاون أفضل بين باكستان وافغانستان ضد مقاتلي حركة طالبان بالمنطقة الحدودية بين البلدين.

وأثنت رايس خلال تصريحات للصحافيين على كلا البلدين لكافحتهما المتشددين غير أنها قالت انه بامكانهما الاستفادة من العمل معا في ظل تصاعد العنف بشدة في أفغانستان. وقالت قبيل توقف لاعادة التزود بالوقود امس الثلاثاء في اسكتلندا «النقطة التي نريد العمل عليها بشكل أكثر جدية هي التعاون الامريكي الافغاني الباكستاني في تلك المنطقة».

واضافت «نريد أن نتحدث (في باكستان) حول المزيد الذي يمكننا عمله».

غير أن رايس دافعت عن الرئيس الافغاني حميد كرزاي رافضة تقريرا نشرته صحيفة واشنطن بوست يقول انه يفقد بعض الدعم في الداخل ويفقد دعم حكومات أجنبية.

وقالت «انه رجل يؤدي عملا صعبا للغاية بشكل جيد».

ويوجه الديمقراطيون انتقادات متزايدة لادارة الرئيس جورج بوش قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس لفشلها في القضاء على تهديد طالبان. ورغم العنف قالت رايس ان طالبان لا تستعيد مركزها. وقالت «نحن لا نتحدث عن عودة ظهور طالبان كقوة سياسية.. اننا نتحدث عنها كقوة تحاول أن تكون مدمرة في جزء ضعيف بالبلاد».

المحاكم الاسلامية تسأل افريقيا منع نشر قوات اجنبية

خمسة قتلى في هجوم للاسلاميين على مواقع لزعماء الحرب في الصومال

■ مقديشو ـ دبي ـ واشنطن ـ اف ب ـ رويترز: قتل خمسة اشخاص على الاقل واصيب ستة بجروح في ضواحي مقديشو صباح امس الثلاثاء عندما هاجم اسلاميون مواقع تابعة لقاتلين موالين لزعماء الحرب حسب ما اعلن احد الطرفين.

وهذه اول مواجهات قرب العاصمة الصومالية منذ ان بسط الاسلاميون سيطرتهم على مقديشو مطلع الشهر الحالي والحقوا هزيمة باتحاد زعماء الحرب المدعومين من الولايات المتحدة.

وقال عبدي حسن قيديد زعيم الحرب الذي تعرضت مواقعه في بلدة لافول (على بعد نحو 15 كلم جنوب مقديشو) للهجوم «سقط قتيلان في صفوف قوات الشرطة الصومالية وثلاثة من المدنيين».

واضاف ان مقاتلين موالين للمحاكم الشرعية نفذوا الهجوم.

وقال رئيس اتحاد المحاكم الاسلامية في الصومال ان الدول الافريقية الاخرى يجب ان تمنع نشر قوات اجنبية في بلاده.

وقال الشيخ شريف احمد لقناة الجزيرة «التلفزيونية» ايضا ان الاتحاد غير مستعد لاتباع دعوات الحكومة الى التخلي عن الاسلحة. وقال ان الدعوة الى القاء السلاح سابقة لاوانها. واضاف «فلتبدأ المفاوضات اولا. واعتقد ان اي حديث اخر غير مقبول وغير مثمر».

واتفقت حكومة الصومال المؤقتة الضعيفة مع الاسلاميين الاسبوع الماضي في محادثات توسط فيها السودان في الخرطوم على الاعتراف بعضهما ببعض ويجتمع الجانبان مرة اخرى يوم 15 من تموز (يوليو) المقبل. ويشعر كل جانب بشكوك عميقة تجاه نوايا الجانب الاخر. وكانت دعوة الحكومة الى نشر قوات حفظ سلام دولية قد اغضبت الاسلاميين.

وقال رئيس وفد المحاكم الاسلامية في المباحثات في السودان ان مسائل قوات حفظ السلام واقتسام السلطة ستناقش في جولة المباحثات القادمة. وكان برلمان الصومال وافق على نشر قوات حفظ سلام اجنبية في وقت سابق من هذا الشهر. وسوف تأتي قوات من اوغندا والسودان أولا تليها دول متاخمة منها اثيوبيا الخصم التقليدي للصومال. وسئل احمد عن دور الدول العربية والافريقية فقال «اعتقد أن الدول الافريقية يمكنها... التدخل لمنع دخول قوات اثيوبية واجنبية الى الصومال».

واضاف قوله «الشعب الصومالي لم يعد في حاجة الى قوات دولية لكنه يريد مفاوضات (داخلية).. الاموال التي ستنفق على القوات الاجنبية يمكن استخدامها لاعادة توطين اعضاء الميليشيات». وقال احمد انه يريد حكومة منتخبة. وقال «اعتقد انه من الطبيعي ان من سيديرون العاصمة يجب ان يكونوا منتخبين لكننا ننتظر الفرصة المناسبة واذا كان ممكنا ان يحدث هذا في الفترة القادمة فسوف نفعل هذا».

واضاف احمد «اذا لم نستطع فعندئذ سنجري مشاورات ومؤتمرات يشارك فيها خبراء وعلماء وحكماء وكل قطاعات الشعب الصومالي... الانتخابات ليست هدفا في حد ذاتها».

ومن جهة اخرى استبعدت الولايات المتحدة الاثنين التعامل مع الزعيم الجديد للمحاكم الاسلامية في الصومال لانه على القائمة الامريكية للارهابيين المطلوب اعتقالهم لكنها تركت الباب مفتوحا قليلا امام امكانية التعامل مع الفئة التي يقودها في وقت لاحق.

وعين الشيخ حسن ضاهر عويس رئيسا لمجلس المحاكم الاسلامية وهو برلمان للمحاكم الشرعية التي انتزعت السيطرة على مقديشو من أمراء الحرب العلمانيين في الخامس من حزيران (يونيو).

وقال شون ماكورماك المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية للصحافيين «بالطبع لن نتعامل مع شخص مثل هذا وبالطبع سنشعر بالقلق اذا كان هذا (الاختيار) مؤشرا على اتجاه هذه الجماعة... لكن فلننتظر حتى نرى ما تقوم به القيادة الجماعية».

وقال المتحدث ان هناك الكثير من «المواقف المتغيرة» من ناحية القيادة وتشكيل الاسلاميين وان الولايات المتحدة تنتظر لترى ما حدث. كما عين الشيخ شريف أحمد الوجه المعتدل للمحاكم الاسلامية رئيسا للجنة التنفيذية المسؤولة عن ادارة المحاكم والتي ستنفذ قرارات البرلمان. واثار بروز عويس انزعاج الغرب الذي يشعر بالقلق من ان الاسلاميين يريدون اقامة نظام في الصومال على غرار نظام طالبان السابق بافغانستان رغم نفي شريف أحمد بشكل متكرر.

وسئل ماكورماك هل ستسعى الولايات المتحدة من اجل اعتقال عويس اذا حضر مثلا اجتماعات دولية لمناقشة مسألة الصومال فقال انه لا يعرف الوضع القانوني لاحد على القائمة. وقال ماكورماك ان الولايات المتحدة لم تعقد بعد اجتماعات رسمية مع الاسلاميين ما عدا لقاء مقتضبا بين دبلوماسي امريكي في الخرطوم عاصمة السودان واحد الاسلاميين. واضاف قوله «لم يكن اجتماعا تقرر عقده مقدما لكنه قال انه كان لقاء مصادفة».

البيت الابيض لا يعتبر تصريحاته الموقف النهائي

خامنئي لا يرى فائدة في التفاوض مع امريكا.. وموسكو لن تنضم لأي انذار يوجه لطهران

■ طهران ـ واشنطن ـ موسكو ـ اف ب ـ رويترز: اعلن المرشد الاعلى للجمهورية الايرانية علي خامنئي امس الثلاثاء في تصريح اورده التلفزيون الرسمي ان ايران لا ترى فائدة في التفاوض مع الولايات المتحدة او مناقشة حقها في امتلاك برنامج نووي.

وقال خامنئي «لا نرى اي فائدة في اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة»، مضيفا ان ايران «لن تفاوض ايا كان على حقوقها الثابتة في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها».

واعلن البيت الابيض امس الثلاثاء انه لا يعتبر ان رفض المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية خامنئي اجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول البرنامج النووي الايراني هو الموقف النهائي لايران بخصوص هذا العرض. وقال المتحدث باسم البيت الابيض توني سنو ان الولايات المتحدة ستعترف فقط برد رسمي يقدمه كبير المفاوضين الايرانيين في الملف النووي علي لاريجاني للممثل الاعلى لسياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية خافيير سولانا.

واضاف سنو للصحافيين ان «الموقف هو نفسه دائما: حين يجري لاريجاني اتصالا مع سولانا، فاننا هكذا نتوقع الحصول على رد على العرض».

واعلنت الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة في مفاوضات حول البرنامج النووي الايراني اذا ما وافقت طهران على العرض الذي قدمته لها الدول الكبرى (المانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) لقاء تعليق تخصيب اليورانيوم.

وقدم هذا العرض لطهران في السادس من حزيران (يونيو) واعلن الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ان ايران ستعطي ردها في نهاية شهر مرداد بحسب التقويم الايراني الذي ينتهي في 20 اب (اغسطس)، غير ان الغربيين ابلغوا الجمهورية الاسلامية انهم ينتظرون ردها قبل ذلك التاريخ.

وكرر المسؤولون الايرانيون منذ اعلان العرض رفضهم مبدأ وضع شرط مسبق هو تعليق تخصيب اليورانيوم لبدء مفاوضات مع الجمهورية الاسلامية.

وسيكون الملف النووي الايراني في صلب اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني الخميس في موسكو تمهيدا لقمة الدول الصناعية الكبرى المقرر عقده بين 15 و17 تموز (يوليو) في سان بطرسبرغ.

واعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء ان موسكو «لا تنوي الانضمام الى اي نوع من الانذارات التي لا تقود سوى الى طريق مسدود وتسيء الى سلطة مجلس الامن الدولي». ولم يخف الغربيون انهم سيسعون لحمل مجلس الامن على فرض عقوبات على ايران في حال رفضت العرض وامتنعت على الاخص عن تعليق تخصيب اليورانيوم.

وعارض بوتين هذا الطرح معلنا «اننا واثقون من ان الدخول في حوار هو الذي يصب في تسوية الازمات وليس عزل دولة ما»، في انتقاد ضمني لموقف واشنطن الساعية لفرض عقوبات على ايران لارغامها على وقف نشاطاتها النووية الحساسة.

وقال بوتين «لن نكون طرفا في وحدة مقدسة» بعد ان اوضح ان «روسيا بغنى عن اي مواجهة».

واضاف ان «روسيا تقترح افكارا قابلة للتطبيق مثل انشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم». والبرنامج النووي الايراني في صلب جدل دولي لان واشنطن ودول حليفة لها تشتبه في ان تكون طهران تسعى الى امتلاك السلاح النووي تحت غطاء انشطة مدنية. وتعارض روسيا والصين فرض عقوبات دولية محتملة على ايران كما تطالب واشنطن.

وسيتم التطرق الى هذا الملف خلال اجتماع لوزراء خارجية دول مجموعة الثماني الخميس في موسكو. وكانت الدول الكبرى قدمت عرضا على النظام الايراني لحمله على تعليق انشطة تخصيب اليورانيوم. واعلن نائب وزير الخارجية الايراني مهدي صفاري لصحيفة «غازيتا» الروسية ان ايران تأمل في تذليل الصعوبات التي تعرقل اعمال بناء محطة بوشهر النووية وتعتزم الطلب من روسيا بناء محطتين اخريين.

واقر صفاري، السفير الايراني السابق في روسيا الذي ساهم في اطلاق التعاون النووي بين البلدين، بأن مشاكل عدة تعطل اعمال بناء محطة بوشهر التي يجب ان تنتهي رسميا في 2007.

وقال في حديث اجرته معه الصحيفة في طهران ان تأخيرا يطرأ على تسليم المعدات والاجهزة.

واضاف ان «مدراء المؤسسات الروسية يتبدلون ومواعيد التسليم تتأخر والاتفاقات لا تحترم. فقد تم تعيين مدير جديد في شركة متخصصة في سان بطرسبورغ والمعدات لم تسلم بعد» دون ان يكشف اسم المؤسسة.

ومضى يقول «لكننا نأمل في حل هذه المشاكل بسرعة ونريد ان نطلب من روسيا بناء محطتين نوويتين جديدتين بقوة الف ميغاوات كل واحدة» مذكرا بان الخطط الايرانية على المدى الطويل هي زيادة قوة كل محطة الى 20 الف ميغاوات.

استطلاع يظهر تراجع ثقة المسلمين بالشرطة البريطانية بعد عملية «فوريست غيت»

■ لندن ـ «القدس العربي»: اظهر استطلاع بين المسلمين البريطانيين تراجع الثقة بمفوض الشرطة سير ايان بلير، بعد عملية مداهمة بيت في فوريست غيت، شرق لندن، واعتقال شقيقين وجرح احدهما، وهي العملية التي ثبت انها قامت على معلومات امنية غير صحيحة، حيث اطلق سراح الشابين بعد ايام من اعتقالهما وبدون توجيه اية تهم لهما.. وطالبت نسبة خمسين بالمئة من المشاركين المسلمين باستقالة بلير من منصبه، مقابل 29 بالمئة قالت انه يجب ان يستمر في عمله.

واشار الاستطلاع الذي اجرته مؤسسة «اي سي ام» لصالح صحيفة «الغارديان» ان نسبة المسلمين الذين ايدوا عمليات الشرطة لاحباط عمليات قد تهدد الامن الوطني لم تزد عن 30 بالمئة فيما قالت نسبة 57 بالمئة ان العملية كانت خاطئة.

ونقلت الصحيفة عن محمد عبد الباري، السكرتير العام للمجلس الاسلامي البريطاني، قوله ان نتائج الاستطلاع ربما جاءت رد فعل على عمليات الاعتقال التي قامت بها الشرطة ضد مسلمين منذ اعتداءات ايلول (سبتمبر) 2001.

وقالت ان موقف المسلمين هذا يتناقض مع موقف غالبية البريطانيين حيث أيدت نسبة 74 بالمئة هذا الاجراء وعارضته نسبة لا تتجاوز 17 بالمئة. وحول مسؤولية الجهة عن العملية الفاشلة، القت نسبة 32 بالمئة باللائمة على وكالات الاستخبارات، و 30 بالمئة على الشرطة، وقالت نسبة 32 بالمئة ان الشرطة والامن يتحملان المسؤولية بشكل متساو.

وفي استطلاعات اجريت العام الماضي بعد هجمات السابع من تموز (يوليو) على قطارات لندن، اظهرت نسبة ثقتها بالشرطة، وفي الاستطلاع الحالي، قالت نسبة 17 ان ثقتها زادت بالشرطة، فيما قالت نسبة اخرى 29 ان ثقتها تراجعت، وقالت الغالبية 50 بالمئة انه لم يحدث تغير على مستوى ثقتها. كما اظهر ان ثقة المسلمين بالشرطة في جنوب لندن اقوى منها في مناطق اخرى.

واكد سكرتير المجلس الاسلامي البريطاني ان الشرطة لها الحق بالتحرك بناء على معلومات استخباراتية لاحباط عمليات تهدد المواطنين، مشيرا الى ان رد الفعل المسلم الذي سجله هذا الاستطلاع ربما جاء بسبب عمليات الاعتقال التي تمت بناء على قوانين مكافحة الارهاب، ولم يتم تقديم الا بضعة اشخاص للمحاكمة بتهم لا علاقة لها بالارهاب. وطالب المجلس الاسلامي البريطاني الشرطة بالتأكد من حيوية المعلومات الامنية وصدقها قبل التحرك واتخاذ اجراءات. وقالت نسبة 52 بالمئة انهم يشعرون بشك الناس منهم منذ الهجمات على لندن العام الماضي.

وقالت نسبة 30 بالمئة انهم او اعضاء في عائلاتهم عانوا من مواقف متطرفة وعدوانية منذ 2005/7/7، وهذا يضم ايضا 19 بالمئة الذين قالوا ان العدوانية مورست عليهم شخصيا. وعندما سئلوا عن مشاعرهم تجاه بريطانيا قالت نسبة 14 بالمئة انهم يشعرون اكثر بالالتصاق، فيما قالت 10 بالمئة ان التصاقها ببريطانيا اقل، وقالت الغالبية انه لم يطرأ اي تغير على مشاعرها.

وشارك في الاستطلاع 501 بالمئة عبر الهاتف، واجرى في الفترة ما بين 16 ـ 21 حزيران (يونيو) الحالي. ولاحظ أن المسلمين البريطانيين من الطبقة الوسطى هم أقل انتقاداً للشرطة من نظرائهم أبناء الطبقة العاملة.

وفي افتتاحيتها اشارت «الغارديان» ان الاستطلاع الدولي الذي اجراه معهد «بيو» الامريكي حول صورة امريكا في العالم اظهر ان المسلمين البريطانيين اكثر ميلا للنظر لغيرهم من الغربيين غير المسلمين على انهم انانيون، وعدوانيون ضد المرأة، كما اظهر الاستطلاع الامريكي ان المسلمين البريطانيين لا يعتقدون بان عربا قاموا بهجمات ايلول (سبتمبر) 2001. وفي تعليقها على هذا الاستطلاع وربطه باستطلاع «اي ام سي» لاحظت وجود ثغرة في الفهم بين المسلمين وبقية المجتمع فيما يتعلق بالارهاب.

اتهام الجيش الاثيوبي بقتل 111 «متمردا» قدموا من اريتريا مطلع الشهر الجاري.. واديس ابابا تنفي

■ اسمرة ـ اديس ابابا ـ اف ب: اعلنت اريتريا امس الثلاثاء ان اتهامها من طرف اديس ابابا بارسال 111 «متمردا» الى شمال اثيوبيا حيث قتلوا، «لا اساس له من الصحة».

واعلن يمني جبريمسكل مدير مكتب الرئيس الاريتري اسياس افورقي «ان اريتريا ليست متورطة بأي شكل من الاشكال» مؤكدا ان الحكومة الاثيوبية تتهم جارتها بانتظام بالتخطيط لاضطرابات على اراضيها.

واكد «انه اتهام روتيني ولا يحمل اي جديد» مضيفا ان «اثيوبيا تنسب كل ما تقوم بها معارضتها لاريتريا. لا اساس لهذا الاتهام».

وكانت وزارة الدفاع الاثيوبية اعلنت امس الثلاثاء ان الجيش قتل مطلع حزيران (يونيو) في شمال البلاد 111 «متمردا» قدموا من اريتريا «لزعزعة الاستقرار» في اثيوبيا.

وقال الناطق باسم الوزارة داويت اسيفا لوكالة فرانس برس «قتلت قوات الجيش والشرطة الاثيوبية مطلع حزيران/(يونيو) 111 عنصرا من القوات (المناهضة للسلام) وجرح 18 واسر 107 بعد انتشارهم في هذه المنطقة لزعزعة السلام والاستقرار».

واكد المتحدث في اتصال هاتفي من اديس ابابا «قبل نحو اسبوعين تسللت قوات مناهضة للسلام من اريتريا تحت اوامر اسمرة الى منطقة شمال غوندار وكانت هذه القوات مسلحة وتعتزم مهاجمة قوات دفاع اثيوبية».

وتقع منطقة شمال غوندار على بعد اقل من مئة كلم من الحدود الاريترية.

واضاف المتحدث ان «المتمردين كانوا يسعون الى تحقيق اهداف اريتريا المتمثلة في زعزعة السلم في اثيوبيا» دون تحديد جنسياتهم.

الا ان وكالة الانباء الاثيوبية اكدت ان بين القتلى سبعة عناصر مفترضين من اجهزة الاستخبارات الاثيوبية.

واضاف المتحدث ان «86 متمردا اسروا واستسلم 21». وقالت وزارة الدفاع ان قوات الامن ضبطت تسعة رشاشات ثقيلة وسبعة اسلحة مضادة للدروع واربع قاذفات صواريخ و61 بندقية هجومية و76 قنبلة يدوية.

وتشهد العلاقات بين اثيوبيا واريتريا توترا شديدا وقد نشبت حرب حدودية بين البلدين الجارين في القرن الافريقي اسفرت عن سقوط ثمانين الف قتيل من 1998 الى 2000.

وتتهم حكومة اديس ابابا بانتظام اريتريا بالسعي الى زعزعة استقرارها وتسليح حركات التمرد في اثيوبيا.

ومنذ مطلع السنة الجارية تعرضت اثيوبيا لاكثر من 12 اعتداء اسفرت عن سقوط 11 قتيلا وعشرات الجرحى.

ولم تتبن اي جهة هذه الاعتداءات في حين اتهم رئيس الوزراء ميليس زيناوي اريتريا بتقديم «المواد لصنع المتفجرات» وهو ما نفته اسمرة.

ويشتد التوتر في اثيوبيا منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في ايار (مايو) 2005 وفاز بها رسميا الحزب الحاكم لكن المعارضة طعنت فيها واتهمت الحكومة بالتزوير.

واندلعت اعمال العنف اثر عمليات الاقتراع في حزيران (يونيو) وتشرين الثاني (نوفمبر) 2005 مخلفة 84 قتيلا في اديس ابابا وفق مصادر طبية.

واعتقلت السلطات قادة اكبر احزاب المعارضة حزب الائتلاف من اجل الوحدة والديمقراطية اثر اعمال العنف التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر) وتجري محاكمتهم حاليا في اديس ابابا بتهمة محاولة الاطاحة بالنظام.